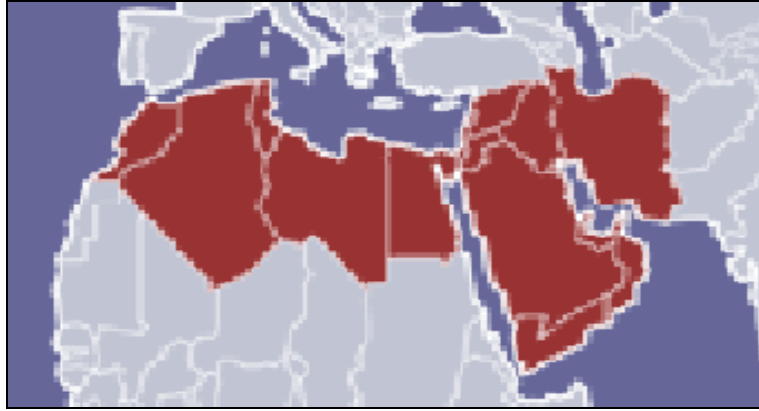


المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا:

ورقة للمنظمات غير الحكومية



أكتوبر 2007

عن مركز معلومات البنك

يعمل مركز معلومات البنك في إطار شراكة مع المجتمع المدني في الدول النامية وذات الإقتصاد المتحول للتأثير على البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستمرارية البيئية. ويعتبر مركز معلومات البنك منظمة مستقلة غير حكومية وغير هادفة للربح تقوم بنشاط الدعوة وكسب التأييد لقضايا الحقوق والمشاركة والشفافية والمساءلة العامة في مجال حوكمة ونشاط المؤسسات المالية الدولية.

يتلقى مركز معلومات البنك الدعم من قبل المؤسسات، والمنظمات التي تعمل في مجالات البيئة، والتنمية. ويتخذ المركز من واشنطن العاصمة مقراً له وذلك بالقرب من مقر البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي مع مراعاة أن مركز معلومات البنك لا يرتبط في عمله بأى من المؤسسات المالية الدولية، أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا يتلقى تمويلاً منها.

Bank Information Center
1100 H Street, NW, Suite 650
Washington, D.C. 20005 U.S.A.
phone: +1-202-737-7752, fax: +1-202-737-1155
e-mail: info@bicusa.org
www.bicusa.org

ما هو الهدف من هذه الورقة؟

يتمثل الغرض من هذه الورقة في إلقاء الضوء على عمليات وأثر المؤسسات المالية الدولية النشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاوة على توضيح كيف يمكن للأفراد، بل والمجتمعات أيضاً، محاسبة هذه المؤسسات. وتهدف الورقة إلى مساعدة جماعات المجتمع المدني المتواجدة على الساحة في المنطقة لتصبح أكثر قدرة على تحليل دور هذه المؤسسات فيما يتعلق بتحديد أجندة التنمية، ورسم السياسات، بالإضافة إلى الاستثمارات في الدول التي تنتمي إليها هذه الجماعات.

ما هي منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؟

ينظر برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمركز معلومات البنك إلى المنطقة على أنها مكونة من الدول التالية الناطقة باللغة العربية: المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا، ومصر، والصفة الغربية وقطاع غزة، الأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، والكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعمان، واليمن، والمملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى هذه الدول كل من إيران وإسرائيل. جدير بالذكر أن تعريف الدول التي تضمها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختلف من مؤسسة لأخرى. ويرجع هذا التباين إما لأسباب سياسية أو ببساطة بسبب النطاق الجغرافي الذي تعمل في إطاره المؤسسة المعنية بالتعريف، وفي هذا الشأن يوضح الجدول المدرج في ص 6 الدول التي تعتبر جزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب المعمول به في كل مؤسسة من المؤسسات المالية الدولية موضوع المناقشة في هذه الورقة.

يتضح من خلال اتساع النطاق المتنوع للظروف الاقتصادية، والسياسية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اختلاف العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية من حكومة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال نجد أن الدول المتأثرة بالنزاعات مثل لبنان، والعراق، وفلسطين تعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات المالية الدولية في تمويل وتنسيق جهود الجهات المانحة، في حين هناك عدد ضئيل من دول المنطقة تعتبر من الدول الفقيرة مثل اليمن والتي تعتمد بشكل كبير على التمويل من قبل المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك يلاحظ أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تندرج تحت فئة الدول متوسطة الدخل بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي تعتبر غير مستحقة لتلقي المنح أو القروض منخفضة الفائدة التي توفرها المؤسسات. ولذلك يفضل أن تلجأ هذه الدول إلى المصادر الأخرى مثل البنوك الخاصة، والجهات الاستثمارية التجارية عند الرغبة في الاقتراض. كما أن هناك دول أخرى في المنطقة تعتبر من بين الدول المعروفة بالثروات البترولية ولذلك فهذه الدول تحتل وضع الجهة المانحة بدلاً من المقترضة بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية. إلا أن بعض المؤسسات المالية تبتدى اهتماماً بدعم الاستثمارات في مجال الصناعات المربحة في هذه الدول.

وعلى الرغم من الاختلافات الصارخة بين العلاقات المالية بين الدول والمؤسسات المالية الدولية، إلا أن هناك نقطة مشتركة بين كافة دول المنطقة ألا وهي تأثير المؤسسات المالية الدولية المستمر بدرجة ملحوظة على السياسات الاقتصادية والمالية، واستراتيجيات التنمية على المستوى القومي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا الأثر لا يقتصر فقط على وضع هذه المؤسسات كجهة مقرضة، بل يمتد ليشمل الصفة الاستشارية، والبحثية، وحارس البوابة التي تؤدي إلى التمويل من مصادر أخرى.

وتهدف المعلومات المذكورة في الصفحات التالية إلى تعزيز وتقوية مدى فهم المجتمع المدني للأساليب المتعددة التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات المالية الدولية على المجتمع، والبيئة، وكيف يمكن لهذا المجتمع مواجهة ذلك الأثر.

مقدمة حول المؤسسات المالية الدولية

ما هي المؤسسات المالية الدولية وما هو الدور الذي تلعبه؟

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار العام، والتنمية. وهي مملوكة للدول الأعضاء بها. وتعمل المؤسسات على توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول "النامية" و"الانتقالية"، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي. ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي:

- **المقرضين، والمستثمرين:** تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الإقراض منها إلى ما بين 30 مليار و50 مليار دولار أمريكي سنوياً توجه إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية، والمعونة الفنية. كما تقوم مؤسسات أخرى بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات (التأمينات) لمشروعات القطاع الخاص.
- **وسطاء معرفة:** تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي، والاستثمار. ونظراً للدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في مجال الإقراض والمعرفة، فهي تتمتع بأثر كبير على عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط، ووسط وشرق أوروبا.
- **حارس البوابة:** تؤثر المؤسسات المالية الدولية على إجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالبحوث والتحليلات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة على حجم المساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول. كما أن دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوى بالنسبة للدول التي تعتمد على المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال.

ما هو السبب وراء الاهتمام بالمؤسسات المالية الدولية؟

يحق للناس المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية خاصة تلك القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستوى معيشتهم والبيئة التي يعيشون فيها. وحيث أن المؤسسات المالية الدولية - مثلها في ذلك مثل المؤسسات العامة التي تعمل في العديد من القطاعات في جميع أنحاء العالم - يمكن أن تؤثر على الفرد تأثيراً مباشراً من خلال المشروعات والسياسات التي تقوم بتمويلها، أو بشكل غير مباشر من خلال أثرها على الحكومات والمستثمرين والحوارات التي تدور حول التنمية. لذلك يصبح للناس الحق - سواء كأفراد أو من خلال الحكومة - في أن يكون لهم رأي في كيفية عمل هذه المؤسسات.

تتشرط الكثير من المؤسسات الدولية المالية مثل البنك الدولي أن يكون الهدف من الدعم الذي توفره للمشروعات الاستثمارية أو إصلاح السياسات في الدول النامية هو خفض معدلات الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي المستديم. ومع ذلك نجد أن معظم التمويل المخصص لمجال التنمية لا يعود بالنفع والأثر على الفئات الأكثر احتياجاً. ويرجع هذا على الأكثر إلى مساحة الرأي وصنع القرار المحدودة أمام الناس فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالتنمية.

تتمتع المؤسسات المالية الدولية بالقدرة على التأثير على أى شئ بدءاً من السعر الذى يبيع به الفلاحون إنتاجهم إلى عدد المدرسين الذى تقوم الحكومة بتوظيفهم، والحصول على مياه الشرب النظيفة بسعر معقول، والقوانين التى تحكم العمالة، وحفر منجم، وما هذه إلا القليل من الأمثلة. وبذلك يمكن القول بأن هذه المؤسسات - أخذين فى الاعتبار هذه الوسائل التى تتبعها - يجوز أن تمثل الجهات التى تستهدفها جهود الدعوة وكسب التأييد من منطلق الرغبة فى تغيير نشاطها، وأسلوبها فى العمل.

وتعمل المؤسسات المالية الدولية - مثلها فى ذلك مثل الأجهزة العامة المملوكة للحكومة - فى ظل إلتزامات خاصة بها، ومعايير، وإلتزامات بالمحاسبية فيما يختص بأوجه إنفاق التمويل، والأثر الذى يعود على الناس، والبيئة من خلال العمليات التى تقوم بها. كما أنها ترتبط مع مسؤولى الحكومة والشركات بعلاقات متفردة مما يجعلها تكتسب أهمية ترجع إلى أنها تمثل مصادر هامة للمعلومات وللتأثير على هذه الجهات.

كيف يمكن أن يسهم العمل فى مجال متابعة المؤسسات المالية الدولية فى جهود منظمات المجتمع المدنى؟

سواء كانت المنظمة تعمل فى مجال حقوق المرأة، ظروف العمالة، البيئة أو فى نطاق واسع يضم غيرها من القضايا، تصبح المؤسسات المالية الدولية بمثابة قناة إضافية تسمح للمنظمة بتعزيز جهودها.

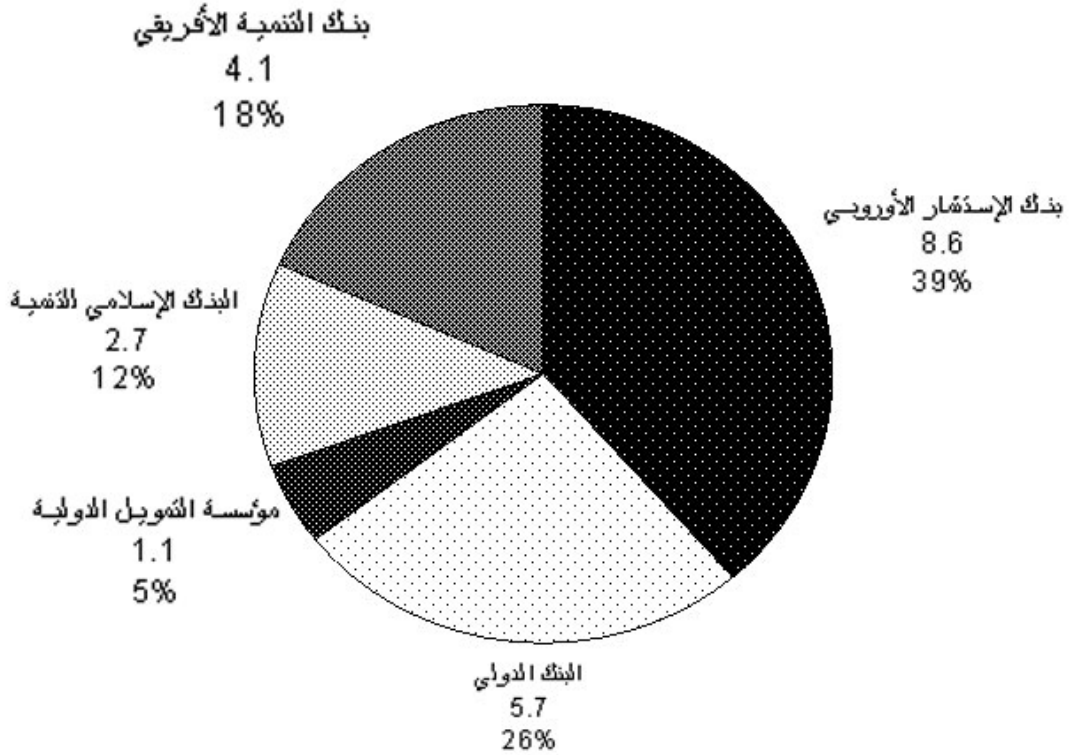
- تعتبر المؤسسات المالية الدولية من الجهات المستهدفة المناسبة فى مجال جهود الدعوة وكسب التأييد وذلك نظراً للأثر المباشر الذى تحدثه المشروعات والسياسات التى تروج لها هذه المؤسسات المالية الدولية، والأثر غير المباشر الذى تحدثه على الأطراف الأخرى، وبذلك فإن تغيير عمليات هذه المؤسسات من شأنه أن يساعد المنظمة وفريق العاملين بها على تحقيق التغيير المرجو على المستوى المحلى، أو القومى، أو الدولى.
- يمكن أن تمثل المؤسسات المالية الدولية مصادر هامة للمعلومات: تعتبر المعلومات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية - بغض النظر عن مدى اتفاق المنظمة أو اختلافها مع محتوى الوثائق، والتوصيات الخاصة بالسياسات - إلا أن المعلومات الموجودة لدى المؤسسات المالية الدولية مفيدة بالنسبة للعاملين فى مجال المجتمع المدنى. بل يصعب الوصول إلى مثل هذه البيانات من مصادر أخرى، وحيث أن المؤسسات المالية الدولية تلتزم بواجبات معينة تقضى بتوفير إمكانية الحصول على المعلومات بشكل عام، هذا يعطى منظمات المجتمع المدنى الأساس اللازم الذى يؤكد حقهم فى الحصول على الوثائق الخاصة بالمشروعات، والسياسات المدعومة من قبل المؤسسات الدولية حتى وإن لم يكن هذا الحق معمول به فى الدول التى تعمل بها منظمات المجتمع المدنى.
- تعمل المؤسسات المالية الدولية بمثابة "أعمدة الإنارة" التى تجذب الانتباه الدولى: تهتم كل من الحكومات، وشركات القطاع الخاص، والمجتمع المدنى، ووسائل الإعلام فى كافة أنحاء العالم بالأنشطة التى تقوم بها المؤسسات العالمية مثل البنك والصندوق الدوليين. ونتيجة لذلك يعتبر توضيح الدور الذى تقوم به المؤسسات المالية الدولية فى مشروع بعينه أو رسم سياسة محددة من الوسائل التى توصل وترفع عوامل القلق من المستوى المحلى إلى المستوى الدولى علاوة على جذب مزيد من الانتباه مما يمكن أن يتحقق فى ظل ظروف أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن إلقاء الضوء على العلاقة بين أنشطة المؤسسات المالية الدولية، والقضية التى تكون المنظمة بصددها تناولها والتصدى لها من شأنه أن يساعد على تكوين التحالفات مع المنظمات الأخرى التى تعمل فى مجال المؤسسات المالية الدولية على المستوى العالمى. إن توفير إمكانية الاتصال بشبكات الدعوة وكسب التأييد بين الدول المختلفة فى إطار المجتمع المدنى يجوز أن يؤدي إلى توسيع حجم الرسالة التى تتبناها المنظمة، بل وتقوية الحملات التى تقوم بها.

ما هي المؤسسات المالية الدولية التي لها نشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
تتضمن قائمة المؤسسات المالية الدولية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يلي:

- مجموعة البنك الدولي:
 - البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية).
 - مؤسسة التمويل الدولية.
 - الوكالة الدولية لضمان الإستثمار.
- بنك الإستثمار الأوروبي.
- بنك التنمية الأفريقي.
- بنك التنمية الإسلامي.
- صندوق النقد الدولي.

وصل إجمالي قيمة القروض التي منحتها هذه المؤسسات مجتمعة منذ عام 1950 إلى أكثر من 100 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من ضمنها أكثر من 22 مليار دولار خلال الخمسة أعوام الماضية فقط.

حجم إقراض كل مؤسسة بمليارات الدولارات خلال الأعوام الخمسة الماضية



المصدر: جمعت الأرقام من تقارير البنك الدولي السنوي، وموقع بنك الإستثمار الأوربي، وتقارير بنك التنمية الأفريقي السنوية، وتقارير بنك التنمية الإسلامي السنوية

ما هي الدول التي تصنفها هذه المؤسسات المالية الدولية على أنها جزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يوضح الجدول المذكور أدناه الدول التي تتكون منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب تصنيف كل دولة.

الدولة	البنك الدولي	مؤسسة التمويل الدولية	بنك التنمية الأفريقي	بنك التنمية الأوربي	بنك التنمية الإسلامي
المغرب	✓	✓	✓	✓	✓
الجزائر	✓	✓	✓	✓	✓
تونس	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيا	✓	✓	✓	✓	✓
مصر	✓	✓		✓	✓
الضفة الغربية وغزة	✓	✓		✓	✓
الأردن	✓	✓		✓	✓
سوريا	✓	✓		✓	✓
لبنان	✓	✓		✓	✓
العراق	✓	✓			✓
الكويت	✓	✓			✓
البحرين	✓	✓			✓
قطر	✓	✓			✓
دولة الإمارات العربية المتحدة	✓	✓			✓
عمان	✓	✓			✓
اليمن	✓	✓			✓
إيران	✓	✓			
المملكة العربية السعودية	✓	✓			✓
جيبوتي	✓				
إسرائيل	✓			✓	
دول الأخرى ¹					
مالطا	✓				
أفغانستان		✓			
باكستان		✓			
السودان			✓		
موريتانيا			✓		

¹ مع مراعاة أن تعريف مركز معلومات البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يشمل هذه الدول ولذلك فإن أي أرقام مدرجة في هذه الوثيقة تتعلق بالإقراض الصادر عن المؤسسات المالية الدولية في المنطقة يستثنى منها الإقراض إلى هذه الدول.

مجموعة البنك الدولي

من الملاحظ أن اسم البنك الدولي معروف لدى الكثير من المنظمات على نطاق واسع مقارنة بغيره من المؤسسات المالية الدولية التي لا تحظى بنفس السمعة حيث أن البنك الدولي يعتبر أقدم بنك دولي عام، وهو في نفس الوقت واحد من أكبر الجهات المقرضة من حيث حجم القروض الصادرة عنه، بل والأهم أنه أكثر المصادر البحثية ثراءً في مجال التنمية في الوقت الحاضر. ولذلك يتمتع البنك الدولي بأثر ضخم حيث ساعدت العوامل المذكورة السابقة في مجملها على أن تؤهل البنك الدولي أن يحتل موقعاً متقدماً بين المؤسسات المالية على الرغم من زيادة عدد مصادر التمويل الموجه نحو التنمية عن الوقت الذي أنشئ فيه البنك الدولي.

متى أنشئ البنك الدولي؟

أنشئ كل من البنك وصندوق النقد الدوليين عام 1944 أثناء انعقاد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أنشئ البنك الدولي في البداية بهدف توفير المعونة في إعادة بناء أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أما اليوم يتكون البنك الدولي من عدة مؤسسات تشكل في مجموعها مجموعة البنك الدولي كما هو موضح أدناه.

ما هي رسالة البنك الدولي؟

تتمثل الرسالة التي ينتهجها البنك الدولي في الوقت الحاضر في محاربة الفقر، وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية. ويتمثل حجر الأساس في الفلسفة التي تتبناها مجموعة البنك الدولي في أن النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال استثمارات القطاع الخاص، يؤدي إلى خفض معدلات الفقر.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** ما هو مدى النجاح الذي أحرزه البنك الدولي في تحقيق رسالته المعلنة بخفض معدلات الفقر؟ ما هي التجارب المتوفرة التي تؤيد الافتراض القائل بأن النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى خفض معدلات الفقر؟

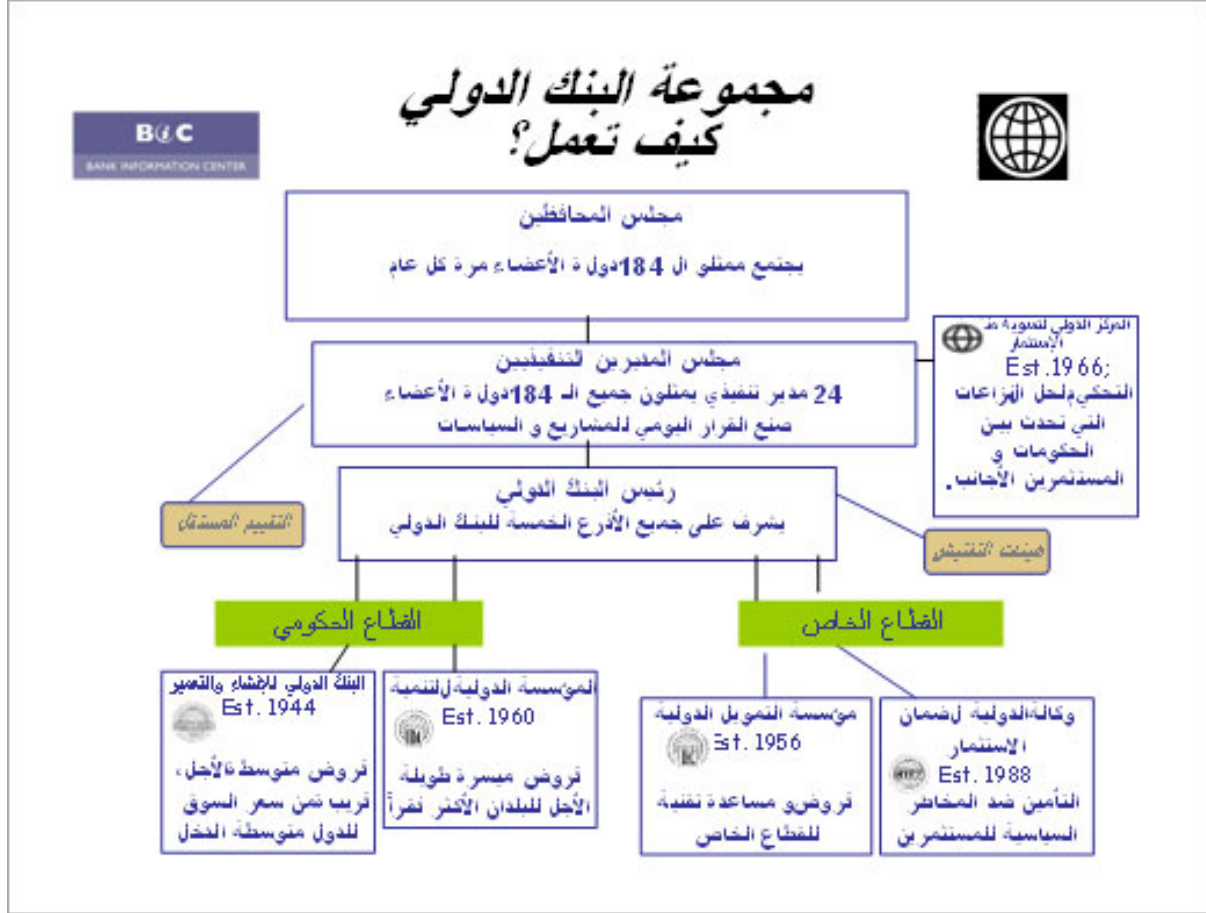
ما هي الأجهزة التي تشملها مجموعة البنك الدولي، وما هو الدور الذي تقوم به؟

يشير اسم البنك الدولي عامة إلى المؤسستين المسؤولتين عن منح القروض للقطاع العام في البنك الدولي وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية. أما بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمارات فهما ذراعي البنك الدولي المختصين بالعمل مع القطاع الخاص.

- **البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية):** يقوم البنك الدولي بالإقراض إلى الحكومات التي تدرج تحت فئة الدخول المنخفضة، والمتوسطة لتنفيذ مشروعات الاستثمار التي تتمثل بشكل عام في الأشغال العامة مثل شبكات المياه، والطرق، والمدارس. كما تمنح القروض أيضاً لتخصص في أغراض الإصلاح الاقتصادي والسياساتي الذي يطلق عليه في الغالب "التكبيف الهيكلي" أو "الإقراض لأغراض السياسات التنموية" مع العلم بأن عمليات الإقراض الصادرة عن البنك الدولي يجوز أن تأخذ شكل القروض أو المنح.

تتلقى الدول الفقيرة المنح والقروض بمعدلات فائدة منخفضة من مؤسسة التنمية الدولية، في حين تحصل الدول متوسطة الدخل على القروض بمعدلات فائدة تقترب من معدلات السوق من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهناك عدد قليل من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تستحق الحصول على التمويل من مؤسسة التنمية الدولية. ونجد حالياً (عام 2007) أن كل من اليمن، وجيبوتي، والعراق تحصل على التمويل من مؤسسة التنمية الدولية، أما باقي الدول الأخرى التي تحصل على قروض من البنك الدولي

فتتدرج تحت فئة الدخل المتوسط ولذلك وفي حال حصولها على القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.



تلتزم الحكومات عادة عند الرغبة في الحصول على التمويل بضرورة اتخاذ بعض الإجراءات المحددة و التي يطلق عليها عادة "الاشتراطات". هذا وقد كان البنك الدولي مثاراً للنقد خلال الأعوام الماضية انصب معظمه على الشروط المثيرة للجدل التي تطبق على القروض مثل مطالبة الحكومات بخصخصة الشركات المملوكة للدولة أو تخفيض التعريفات التجارية.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** هل أنت على دراية بأى من هذه الاشتراطات المفروضة على البلد الذي تنتمي إليه؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو الأثر الذي عاد من هذه الاشتراطات على الحياة اليومية، وكيف كان رد فعل الناس؟

- **مؤسسة التمويل الدولية:** تقوم مؤسسة التمويل الدولية بمنح القروض و الاستثمار بخصص في المشروعات الإستثمارية. كما تقوم أيضاً بتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية و"الانتقالية"، والاستثمار في الحصص عبارة عن شراء الأسهم في إحدى الشركات أو المشروعات.
- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تعمل الوكالة على تزويد شركات القطاع الخاص بالتأمين ضد المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات على الاستثمار في الدول النامية، كما توفر المعونة للحكومات المستضيفة للمشروعات الإستثمارية المتمثلة في الخدمات القانونية، والمشورة الاستراتيجية حول كيفية جذب الاستثمارات الخاصة.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** هل كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار مسؤولتان أمام العملاء (شركات القطاع الخاص) أو أمام الشعوب في الدول النامية التي تعمل فيها المؤسسات؟ كيف يمكن التصرف حيال حدوث تعارض في المصالح بين العملاء من الشركات والشعوب المحلية؟

من الذى يدير مجموعة البنك الدولي؟

تشارك حكومات 185 دولة فى ملكية مجموعة البنك الدولي وهم فى نفس الوقت الدول الأعضاء فى المجموعة حيث تمتلك كل دولة حصة من أسهم البنك بنسبة حجم اقتصاد كل منها، ولذلك تحدد حصة أسهم كل دولة فى البنك وزن صوتها فى مجلس البنك.

• **مجلس المحافظين:** يضم مجلس المحافظين ممثل عن كل دولة من الدول الأعضاء وعادة ما يكون وزير المالية أو رئيس البنك المركزى على أن يعقد المجلس اجتماعاً سنوياً فى إطار اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك بهدف مراجعة، ووضع السياسات والأولويات الخاصة بالمؤسسة.

• **مجلس الإدارة:** يتولى مجلس الإدارة الذى يضم 24 عضواً مسئولية اتخاذ القرارات اليومية المتعلقة بتنفيذ التمويل، والسياسات فى مجموعة البنك الدولي مع العلم بأن كل عضو من الأعضاء يمثل حكومة أو أكثر من الحكومات الأعضاء. ويعتمد حق التمثيل فى مجلس الإدارة على حصة الدولة فى البنك، ولذلك فإن الدول الثمانية صاحبة أكبر الاقتصاديات حجماً، ومن بينها المملكة العربية السعودية، يمثلها فى المجلس مدير تنفيذى فى حين باقى الدول وعددها 177 تشارك فى عدد المقاعد الباقية فى المجلس وهى 16. وفى المجمل تمثل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8.5% من إجمالى سلطات التصويت فى البنك الدولي، مع العلم بأن اجتماعات المديرين تتم على الأقل مرتين كل أسبوع وذلك بهدف الموافقة على عمليات التمويل، واتخاذ القرارات بشأن تنفيذ السياسات، والاستراتيجيات، ومتابعة أعمال مجموعة البنك الدولي.

• **الرئيس:** تتولى الولايات المتحدة الأمريكية عادة ترشيح رئيس البنك الدولي. وحتى تاريخنا هذا كان الرئيس دائماً رجل أمريكى أبيض. ويقوم مجلس الإدارة بإعتماد ترشيح الرئيس يرأس أيضاً مجلس الإدارة ويرجع إليه كل ذراع من أذرع مجموعة البنك الدولي.

ما هى مصادر تمويل مجموعة البنك الدولي؟

على الرغم من أن الدول الأعضاء تسدد رسوم إلى مجموعة البنك الدولي إلا أن معظم رأس المال الذى يستخدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير فى تمويل المشروعات يأتى من بيع السندات فى الأسواق المالية الدولية، والحصول على الفائدة من الدول المقترضة. ومنذ العام 1947 تمكن البنك الدولي للإنشاء والتعمير من تحقيق الأرباح فى كل عام.

تحقق مؤسسة التمويل الدولية أرباح من خلال الاستثمارات الخاصة التى تملكها. وحسب التقرير الصادر عن المؤسسة عام 2006 ، وصلت قيمة الأرباح إلى أكثر من 2.4 مليار دولار خلال الثلاثة أعوام الماضية فقط.

يتم تخصيص جزء من الأرباح التى يحققها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤخراً مؤسسة التمويل الدولية، لتمويل الميزانية الإدارية لمجموعة البنك وكذلك توفير التمويل لمؤسسة التنمية الدولية التى تعتبر مصدر توريد القروض المخففة. وقد وصلت تحويلات كل من مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى حوالى 10% فقط من تمويل مؤسسة التنمية الدولية والتي يعتمد الجزء الأكبر من دخلها على مساهمات الحكومات المانحة. وجدير بالذكر أن أكبر الجهات المانحة لمؤسسة التنمية الدولية، والتي يطلق عليها نواب مؤسسة التنمية الدولية، تجتمع مرة كل ثلاثة أعوام لمناقشة الأولويات الجديدة بالنسبة للمؤسسة، ولتحديد قيمة مساهمات كل منهم، ويطلق على هذه

العملية "عملية إعادة تعبئة مؤسسة التنمية الدولية". وتستخدم الدول المانحة في العادة هذه العملية للتأثير على سير العمل في البنك الدولي حيث تقوم بربط المنح الصادرة عنها بسياسات، واستراتيجيات، وأولويات الإقراض المستقبلية المحددة.

الاختلافات في استراتيجية معونة الدولة

يقوم البنك بإعداد وثيقة "استراتيجية معونة الدولة" وذلك بالنسبة لغالبية الدول التي يعمل بها، ولكن البنك يستخدم أشكال مختلفة من الوثيقة في بعض الدول متوسطة الدخل والدول التي تعاني من النزاعات، ويجوز أن يطلق على هذه الأشكال المختلفة "استراتيجيات شراكة الدولة" أو "استراتيجيات دعم الفترة الانتقالية"، أو "ملاحظات إعادة اشتراك الدولة"، أو "ملاحظات استراتيجية الفترة المؤقتة"، والأخيرة على الأخص تستخدم عادة في توجيه عمليات البنك في الدول التي تمر بمرحلة تعقب انتهاء النزاعات، أو في الحالات التي توقف فيها نشاط البنك لفترة زمنية مثل العراق.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** إذا كان البنك الدولي يتكسب من القيام بعمليات إقراض للحكومات لتنفيذ مشروعات وتبني سياسات معينة، هل يجوز أن يعتبر ذلك تعارض في المصالح عند قيام البنك نفسه بتقييم مدى سلامة هذه المشروعات أو السياسات؟

ما هو الأسلوب الذي تتبعه مجموعة البنك الدولي للدخول والعمل في الدول؟

يقوم البنك الدولي بإعداد خطة محددة للدولة المعنية والتي يطلق عليها في الغالب "استراتيجية معونة الدولة" وذلك بالنسبة لغالبية الدول التي يفرضها البنك. وتحدد الخطة عادة استراتيجية البنك بالنسبة للثلاثة أو خمسة أعوام القادمة مشيرة إلى مدى استعداد البنك لتوفير القروض في هذه الفترة الزمنية، وما هي المشروعات أو السياسات التي ينوي البنك دعمها، وما هي الأنشطة، بخلاف القروض، التي ينوي القيام بها، مع العلم بأنه يجب أن تكون استراتيجية معونة الدولة في الدول منخفضة الدخل متفقة مع ورقة الحكومة المختصة باستراتيجية خفض الفقر. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات الخاصة باستراتيجيات البنك الدولي ومشروعاته القائمة في بلدك على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: www.worldbank.org/countries

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** كيف يمكن للمجتمع المدني الاشتراك في تشكيل استراتيجية التنمية في بلد كل منهم من خلال المشاركة في عمليات استراتيجية معونة الدولة، وورقة الحكومة المختصة باستراتيجية خفض الفقر؟

ملحوظة: لا تقوم كل من مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف بنشر استراتيجياتها للبلاد التي تعمل بها على الرغم من أنه يفترض أن تكون أنشطة المؤسسات متناسقة مع الأولويات المحددة في استراتيجية معونة الدولة (أو ما يعادلها من وثائق)، ونتيجة لذلك يصعب في الغالب معرفة الأسلوب الذي تتبعه مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار في اختيار القطاعات التي تعمل بها أو المشروعات المعنية التي تسعى لتنفيذها.

ما هي بعض الاتجاهات السائدة بالنسبة لمشاركة مجموعة البنك الدولي في المنطقة؟

ينصب اهتمام البنك المعلن عنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التصدي لمشكلة البطالة من خلال تشجيع "التجارة الحرة" وخلق بيئة مناسبة للمشروعات، والأعمال وذلك لدعم الاستثمارات الخاصة. وفي السنوات الأخيرة رفعت مجموعة البنك الدولي مستوى استثماراتها في مجال القطاع المالي (مثل البنوك التجارية)، والطاقة والبنية الأساسية.

النمو المطرد في المحفظة الإستثمارية:

على الرغم من أن محفظة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر متواضعة مقارنة بحجم التمويل الذي يقدمه البنك في الأقاليم الأخرى، إلا أنها أخذت في النمو بشكل مستقر على مدى السنوات القليلة الماضية. حيث يصل إجمالي حجم التمويل الذي خصصته مجموعة البنك الدولي مجتمعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.6 مليار دولار وذلك خلال السنة المالية 2007 (يوليو 2006 – يونيو 2007) وهذا يشمل

القروض، والمنح الصادرة للحكومات، ومشروعات الاستثمار الخاصة، والضمانات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسرع المحافظ الإقليمية نمواً بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية عام 2007. كما يتضح من حجم التزامات المؤسسة في المنطقة الذي وصل إلى 1.2 مليار دولار وبذلك تكون قد مثلت حوالى ضعف حجم استثماراتها في الأعوام الماضية. كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية إلى أنها تنوى المحافظة على ارتفاع مستويات الاستثمارات الخاصة في المنطقة، والتركيز أولاً على الأسواق المالية مثل قطاعات الإسكان، والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة بالإضافة إلى مشروعات الغاز والبنية الأساسية.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية، علاوة على استثماراتها، بتسهيل دخول القطاع الخاص إلى المنطقة والعمل به، وذلك من خلال توفير الاستشارات إلى الحكومات حول القيام بإصلاحات تهدف إلى تهيئة البيئة الصالحة للمستثمر على أن يشمل ذلك خصخصة البنوك المملوكة للدولة، والمرافق العامة مثل شركات المياه. كما تتولى مؤسسة التمويل الدولية بشكل غير مباشر القيادة في العديد من عمليات الإصلاح المذكورة سابقاً وذلك من خلال قيامها بالدور الإدارى فى برنامج شراكة المشروعات الخاصة².

التركيز على شمال أفريقيا: من الواضح تاريخياً أن معظم التمويل الصادر عن مجموعة البنك المخصص إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان موجهاً إلى شمال أفريقيا، وما زال هذا الاتجاه قائم حتى يومنا هذا. ولذلك نجد أن محفظة مجموعة البنك فى مصر، وتونس، والمغرب تعتبر أضخم المحافظ فى المنطقة على الرغم من أن إيران كانت تحتل المركز الثانى كأكبر متلقى للتمويل خلال الخمسة أعوام الأخيرة بعد مصر³. فى حين وصل إجمالى المبالغ التى حصلت عليها هذه الدول الأربعة فى الفترة بين 2002 وإلى 2004 أكثر من 7 مليار دولار بواقع 60% من إجمالى التزامات مجموعة البنك فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

البنية الأساسية، والطاقة، والقطاع المالى: تمثل مشروعات قطاعات الطاقة، والمياه، والتمويل جزءاً كبيراً من التزامات البنك الحديثة، ويتمثل الموضوع الرئيسى فى الدعم الذى يوفره البنك فى المنطقة فى زيادة حجم دخول القطاع الخاص فى مجالات توفير الخدمات الأساسية.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** فى ظل مراعاة أن مشكلة البطالة تعتبر من صميم جوهر عمل البنك فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما هو مدى مساهمة المشروعات والسياسات التى يروج لها البنك فى خلق فرص العمل؟

ما هى المصادر المتوفرة التى يمكن الحصول منها على معلومات إضافية حول مشاركة مجموعة البنك الدولى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يعرض الموقع الإلكتروني الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمركز معلومات البنك تحليلاً نقدياً لمشاركة البنك فى المنطقة مصحوباً بتحديث منتظم للأخبار عن عمليات المؤسسات المالية الدولية والموارد الهامة من المجتمع المدنى، والبنك، علاوة على وسائل الاتصال المناسبة فى البنك الدولى. يرجى زيارة صفحة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على موقعنا: www.bicusa.org/ar/region.18.aspx. كما يمكن أيضاً زيارة موقعنا للحصول على المزيد من المعلومات حول أذرع مجموعة البنك الدولى المختلفة من منظور المجتمع المدنى:

- البنك الدولى (البنك الدولى للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية):
- www.bicusa.org/ar/institution.5.aspx

² للمزيد من المعلومات حول برنامج شراكة المشروعات الخاصة متعدد الجهات المانحة، يرجى الرجوع إلى موقع مؤسسة التمويل الدولية:

www.ifc.org/ifcext/mena.nsf/Content/IFCPEPMENA

³ تعتبر باكستان أكبر دولة متلقية للتمويل الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية بين مجموعة الدول التى تصنفها المؤسسة على أنها ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن باكستان بالنسبة للبنك تعتبر جزءاً من آسيا وبالتالي لا يشملها هذا الترتيب.

- مؤسسة التمويل الدولية: www.bicusa.org/ar/institution.6.aspx
- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار.

كما توفر صفحة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك الدولي معلومات تعرض خلفية أنشطة البنك في المنطقة، وقوائم بالتقارير التي تتناول الاتجاهات المتبعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الكثير من هذه التقارير متوفر باللغة العربية)، علاوة على أنه يحتوى روابط لصفحات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يرجى زيارة صفحة البنك الدولي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: www.worldbank.org/mena

يمكن من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك الدولي الخاص ببلدك العثور على قائمة بالمشروعات المقترحة، والعاملة بالفعل، ووثائق المشروعات، واستراتيجيات معونة الدولة علاوة على وسيلة الاتصال بمكتب البنك الدولي المحلى فى بلدك. يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك الخاص ببلدك فى: www.worldbank.org/countries

يرجى زيارة صفحة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الموقع الإلكتروني الخاص بمؤسسة التمويل الدولية للحصول على المزيد من المعلومات عن أنشطة المؤسسة: www.ifc.org/mena، وتتوفر صفحة مؤسسة التمويل الدولية باللغة العربية أيضاً: www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf

يمكن الحصول على معلومات الاتصال بمكاتب الميدان الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على موقع المؤسسة الإلكتروني: www.ifc.org/ifcext/mena.nsf/Content/Contacts

صندوق النقد الدولي

يشار فى الغالب إلى البنك وصندوق النقد الدوليين بعبارة "المؤسستين الأختين". يرجع ذلك إلى تاريخ إنشاء كل منهما فى عام 1944 وذلك بهدف أداء أدوار تكملية. وفى الكثير من الحالات تعمل المؤسساتان معاً بهدف التأثير على سياسات الحكومات المقترضة علاوة على أن القدرة على الحصول على القروض من إحدى المؤسساتين يعتمد إلى حدٍ كبير على الالتزام بإجراء إصلاحات محددة أو اتخاذ إجراءات معينة تتطلبها المؤسسة الأخرى. هذا إلى جانب استخدام المؤسساتان فى حالات كثيرة اشتراطات متبادلة، أى أن الحكومة تصبح مطالبة بالالتزام بشروط إحدى المؤسساتين حتى تتمكن من الحصول على التمويل من المؤسسة الأخرى، مع مراعاة أن البنك الدولي - مثله فى ذلك مثل الكثير من الجهات المانحة- يحرص على أن توفير القروض فقط للحكومات التى ليس عليها متأخرات قائمة لصندوق النقد الدولي وفى نفس الوقت تلتزم بتوصيات الصندوق من حيث السياسات. وهذا الأسلوب من شأنه منح الصندوق سلطات هائلة يتحكم بها فى إمكانية حصول الدول على التمويل الخارجى.

يعتبر صندوق النقد الدولي من الجهات الهامة المستهدفة فيما يتعلق بجهود الدعوة وكسب التأييد التى يقوم بها المجتمع المدنى وذلك بسبب تأثير الصندوق على السياسات الاقتصادية التى ترسمها الحكومات، وقدرة الحكومات على الحصول على التمويل.

متى أنشئ صندوق النقد الدولي؟

أنشئ صندوق النقد الدولي فى نفس الوقت الذى أنشئ فيه البنك الدولي ألا وهو عام 1944 فى إطار انعقاد مؤتمر بريتون وودز فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ما هي رسالة الصندوق؟

تتمثل رسالة الصندوق الأصلية في متابعة، وإدارة نظام أسعار الصرف المستقرة، بالإضافة إلى تزويد الدول بالتمويل قصير المدى وذلك بغرض معاونة الدول على التغلب على عجز ميزان المدفوعات المؤقت (أى عندما يزيد حجم الإنفاق في مجال الواردات عن العائد من الصادرات) إلى جانب دعم قيمة سعر الصرف لهذه الدول. إلا أنه على مدار الأعوام، دفعت التغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ونظام التمويل الدولي إلى إعادة صياغة الرسالة التي يتبناها الصندوق. ولذلك نجد أنه خلال السنوات الأخيرة اتجه صندوق النقد الدولي إلى الاهتمام بمتابعة سياسات الدول المتعلقة بسعر الصرف، كما بدأ في زيادة حجم القروض متوسطة الأجل التي يمنحها للدول التي تعاني من مشاكل في الموازنة علاوة على إعادة هيكلة اقتصاديات الدول الأشد استئانة وذلك من خلال فرض تغييرات على السياسات بواسطة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، وغيرها من الحزم المشابهة التي تحمل أسماء مختلفة.

ما هو الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي؟

يمكن تقسيم عمليات صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة مجالات معينة:

- **الإقراض:** يتمثل دور صندوق النقد الدولي الرئيسي والمعروف لدى الجميع في القيام بالإقراض. حيث يوفر القروض للحكومات في شكل دعم للميزانية العمومية، وليس لصالح مشروعات تنموية محددة. كما تهدف القروض التي يصرفها الصندوق إلى السعي نحو سد الفجوات في ميزانية الدول المقترضة وذلك في حالة إذا لم يتوفر لدى الحكومات حجم العائدات التي تكفي لتغطية المصروفات العامة. إلا أن صندوق النقد الدولي يطالب الحكومات دائماً بإجراء تغييرات على السياسات الاقتصادية للدولة حتى تتمكن الحكومة من الحصول على التمويل. ومن الملاحظ أن هذه الشروط التي يفرضها الصندوق (التي يطلق عليها الاشتراطات) تثير الجدل في كثير من الأحيان حيث أنها قد تعود بالضرر في حالات كثيرة على الفقراء، ولها آثار سلبية على تأكيد سيادة الدولة بل والديمقراطية أيضاً. هذه الاشتراطات المدرجة في برامج إقراض صندوق النقد الدولي لدولة ما والتقارير الدورية التي تتناول تنفيذ هذه البرامج تعطي إشارات للهيئات المانحة الدولية، والأسواق المالية موضحة وضع اقتصاد هذه الدولة وبذلك تؤثر في قدرتها على الحصول على التمويل من مصادر أخرى.
- **المراقبة الاقتصادية:** كما يقوم صندوق النقد الدولي أيضاً بعمل أبحاث والعمل مع الدول الأعضاء على توفير المشورة حول سياسات الاقتصاد الكلي، ويشمل نشاط "المراقبة" المذكور نشر التقارير التي عادةً ما تصدر سنوياً حول الأداء الاقتصادي لدولة بعينها، واتجاهات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى القيام باجتماعات تشاورية منتظمة مع الحكومات هذا، وتشمل في الغالب التقارير الصادرة عن الصندوق معلومات مفيدة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني.
- **المعونة الفنية:** يوفر صندوق النقد الدولي المعونة الفنية للحكومات الأعضاء. ومن أهم الجوانب في هذا المجال هو البرنامج المخصص لتدريب مسئولى الحكومات، خاصة العاملين في وزارات المالية. ويعتبر هذا المجال إحدى القنوات التي يتمكن من خلالها الصندوق من التأثير الشديد على عملية وضع السياسات في كافة أنحاء العالم، بما فيها الدول التي لا يمارس فيها الصندوق نشاط الإقراض، مع مراعاة أن الصندوق يتبع أساليب في إحداث هذا التأثير يصعب متابعتها من الخارج.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** ما هو التأثير الملحوظ على حياة الأفراد نتيجة للاشتراطات المتعلقة بالقروض الصادرة عن صندوق النقد الدولي؟

من الذى يدير صندوق النقد الدولي؟

يضم صندوق النقد الدولي في عضويته 185 دولة تملك كل منها نصيب في التصويت يطلق عليها الحصة وتحدد هذه الحصة حسب حجم اقتصاد كل دولة.

- **مجلس المحافظين:** يحق لكل دولة من الدول الأعضاء أن يكون لها ممثل في مجلس المحافظين الذي يكون في العادة هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي لدى الدولة. تجتمع مجموعة المحافظين مرة في العام على الأقل في إطار اجتماعات صندوق النقد الدولي السنوية (التي تعقد في أيلول أو تشرين أول) وتجتمع أيضاً في أغلب الأوقات أثناء اجتماعات الصندوق نصف السنوية (التي تعقد في نيسان). ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالمؤسسة مثل إجراء التغييرات على هيكل الصندوق، وقبول انضمام أعضاء جدد.
- **المجلس التنفيذي:** تقع مسؤولية إدارة معظم العمل اليومي للمؤسسة على عاتق المجلس التنفيذي الذي يضم في عضويته 24 مديراً معينين بواسطة الدول أو بواسطة مجموعات من الدول التي يمثلونها. هناك 8 مدراء من بين مجموع 24 يمثل كل منهم دولة واحدة بمفردها، من بين هذه الدول المملكة العربية السعودية، في حين تشترك مجموعات الدول الأعضاء في باقي المقاعد وعددها 16 ويطلق على مجموعات الدول تعبير "التحالفات".
- **المدير العام:** يعتبر المدير العام لصندوق النقد الدولي رئيس المؤسسة، وهو في الغالب، حسب العرف السائد، من مواطني منطقة أوروبا الغربية.

ما هي مصادر تمويل صندوق النقد الدولي؟

يحصل الصندوق على الجزء الأكبر من تمويله من خلال الحصص التي تقوم الدول الأعضاء بإيداعها بمجرد الانضمام للمؤسسة. كما أن الحكومات الأعضاء مطالبة بتوفير مساهمات – بين الحين والآخر – تتمثل في "زيادة قيمة الحصص"، مع العلم بأن الصندوق لم يلجأ لهذا الإجراء منذ عام 1998. كما يحصل الصندوق على الدخل أيضاً من الفوائد والرسوم التي يفرضها على القروض الصادرة عنه، وكذلك من المتحصلات التي يحققها من الاستثمارات التي يقوم بها على قيمة احتياطيته الضخمة (التي يحتفظ بمعظمها في شكل ذهب). ويجوز للصندوق عند الضرورة الاقتراض من الدول التي تتمتع بأفضل الأوضاع المالية من بين الدول الأعضاء وذلك حتى يتمكن من سد النقص في دخله.

ما هو الأسلوب المتبع من جانب صندوق النقد الدولي للدخول والعمل في الدول؟

يوصف صندوق النقد الدولي في الكثير من الأحيان بأنه نوع من "اتحاد الائتمان" وذلك بالنسبة للدول الأعضاء. ومن المتبع أن تسدد الدولة بمجرد انضمامها إلى عضوية الصندوق التزاماتها المالية (حسب حجم اقتصادها) وبهذا تصبح مستحقة للاقتراض ولكن في إطار الحد الأقصى للقيمة المسموح بها وذلك في حالة وقوع الأزمات المالية، مثل عدم كفاية التمويل المطلوب لتغطية الموازنة العامة للدولة. كما توافق كل دولة من الدول الأعضاء أيضاً على السماح للصندوق بفحص سياستها الاقتصادية، والمالية بهدف تقييم الوضع وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة في الإسهام في النمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار. ويقوم الصندوق بعملية التقييم هذه سنوياً و يطلق عليها مشاورات المادة الرابعة في إشارة إلى المادة التي تنظم هذه العملية في مواد إتفاقية إنشاء الصندوق.

ما هي بعض الاتجاهات التي ينتهجها الصندوق في مجال دخوله للعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يمنح صندوق النقد الدولي – وذلك حسب دوره بمتابعة سياسات الاقتصاد الكلي للدول – توصياته للدول المقترضة وغير المقترضة على السواء. ولهذه التوصيات أهمية خاصة في الدول التي تعتمد على تمويل الصندوق وعلى "ختم اعتماد" المؤسسة الذي يفتح لها آفاق التمويل من جهات أخرى، في حين أن مصير هذه التوصيات هو التجاهل من جانب الدول الأعضاء "المتقدمة". وعلى الرغم من انكماش أثر الصندوق في السنوات القليلة الماضية وذلك نتيجة لاتجاه الكثير من الدول متوسطة الدخل نحو سداد ديونها أو رفض الدخول في برامج جديد مع صندوق النقد الدولي، إلا أن الصندوق مازال يشجع على تخفيف الإجراءات، ومعدلات التضخم المنخفضة، وفرض القيود على الإنفاق العام.

وفي نفس الوقت أصيب عدد ليس بالقليل من الدول العربية بالإرهاق والتعب من الالتزام بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي حيث أن عمليات الإصلاح التي جاءت نتيجة لهذه التوصيات أدت إلى ظهور اتجاهات معارضة، وعواقب سياسية وخيمة. ومن ذلك على سبيل المثال أن قامت حكومة الأردن عام 1996 بإلغاء الدعم على القمح في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قامت به تحت رعاية صندوق النقد الدولي مما أدى إلى تضاعف سعر رغيف الخبز إلى ثلاثة أضعاف وكانت النتيجة تفجير موجة من الشغب، والاضطرابات في منطقة جنوب الأردن قتل فيها 5 أشخاص. وقد شهدت اليمن أحداثاً مماثلة عام 2005 عندما نفذت مشورة الصندوق، وقامت بإلغاء الدعم على الوقود جزئياً، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً شديداً، وسادت أحداث الشغب والاضطرابات في الدولة التي نتج عنها بعض الوفيات.

حسب ما هو ثابت تعتبر الجزائر من أكثر الدول افتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3 مليار دولار. كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق، وقد تمثلت هذه العواقب في حدوث عدد من الوفيات وصل إلى 200 حالة أثناء أحداث الشغب التي اندلعت عام 1988 نتيجة لزيادة الأسعار وارتفاع معدلات البطالة التي جاءت عقب التعديل الهيكلي. وتأتي كل من المغرب، والأردن، واليمن في المراتب التالية من حيث حجم الاقتراض من الصندوق في المنطقة.

وبداية من نهاية عام 2007 أصبحت كل من العراق ولبنان الدولتين الوحيدتين من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقترض من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج قروض المعونة للطوارئ عقب النزاعات. وقد تمكنت غالبية الدول في المنطقة من سداد أصل ديون الصندوق السابقة إلا أنه مازال هناك عدد كبير من الدول التي ما زالت تسدد الفوائد أو غيرها من الرسوم.

ما هي المصادر التي يمكن الحصول منها على المزيد من المعلومات عن عمل صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول صندوق النقد الدولي على الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك حيث تعرض صفحة الموقع المخصصة للصندوق معلومات مفيدة ومقالات نقدية تتناول سياسات واتجاهات الصندوق، علاوة على وسيلة الاتصال بمنظمات المجتمع المدني، وقائمة بمصادر لمزيد من المعلومات. برجاء زيارة صفحة صندوق النقد الدولي على موقعنا الإلكتروني:

www.bicusa.org/ar/institution.8.aspx

كما يعتبر الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي من المصادر المفيدة بالنسبة للمجتمع المدني حيث يمكن من خلاله الإلمام بالمزيد من المعلومات عن أنشطة الصندوق في بلدك. تحتوي الصفحات المخصصة لكل دولة على الموقع على صفحات تحتوي على أوراق بحثية حول مشاورات المادة الرابعة، ومعلومات عن برامج إقراض الصندوق، أو غيرها من المشورات المتعلقة بالسياسات أو عمليات المعونة الفنية، وتقاري تتناول الاتجاهات في الدولة التي ترغب في الحصول على المعلومات عنها بل والمنطقة ككل علاوة على وسيلة الاتصال بالمؤسسة في نفس الدولة. تعتبر الأوراق البحثية المعدة عن الدول من المصادر المفيدة للحصول على المعلومات بالنسبة للمجتمع المدني حيث أنها تعرض في كثير من الأحيان المعلومات التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى مثل أرقام الميزانية، يرجى زيارة موقع صندوق النقد الدولي والاطلاع على الصفحة الخاصة ببلدك:

www.imf.org/external/country

بنك التنمية الأفريقي

لا يحظى نشاط بنك التنمية الأفريقي في منطقة شمال أفريقيا بالشهرة المناسبة حيث أن معظم القروض والاستثمارات الهامة التي يقوم بها البنك تتركز في منطقة شبة صحراء أفريقيا علاوة على أن حجم عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوربي في شمال أفريقيا تفوق عمليات بنك التنمية الأفريقي. وعلى الرغم من عدم إلقاء الضوء بشكل كافي على نشاط بنك التنمية الأفريقي في الماضي إلا أنه أخذ في تبوء مكانة متميزة بل وأوضح عزمه على رفع مستوى مشاركته بالأخص في مجال الصناعات الاستخراجية، علاوة على قطاعات الطاقة، والبنية الأساسية.

متى أنشئ بنك التنمية الأفريقي؟

أنشئ بنك التنمية الأفريقي عام 1964 ومقره في الوقت الحالي في تونس العاصمة بتونس.

ما هي رسالة البنك؟

ينتهج بنك التنمية الأفريقي نفس الرسالة التي تتبناها مجموعة البنك الدولي ألا وهي: مساعدة الفقراء وتشجيع التنمية المستدامة إلا أن الفرق الأساسي بين المؤسستين هو أن بنك التنمية الأفريقي يقصر نشاطه على القارة الأفريقية.

ما هي نوافذ بنك التنمية الأفريقي المختلفة، وما هو نشاطها؟

يقوم بنك التنمية الأفريقي - مثله في ذلك مثل البنك الدولي - بمنح القروض أساساً إلى الحكومات بغرض استخدامها في مشروعات التنمية التقليدية مثل البنية الأساسية، والمدارس، والزراعة كما أنه يمنح أيضاً الدعم في مجال الموازنة في شكل القروض المتعلقة بالسياسات، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك أيضاً بمنح القروض وغيرها من أشكال المعونة المالية إلى شركات القطاع الخاص وذلك لدعم مشروعاتها في كافة أنحاء القارة الأفريقية.

ويتكون بنك التنمية الأفريقي من نافذتين رئيسيتين للإقراض: بنك التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي.

- **بنك التنمية الأفريقي:** يقوم البنك بصرف القروض إلى حكومات الدول الأفريقية الغنية ويصل عدد الدول الأفريقية المؤهلة للاقتراض من البنك إلى 13 من بين 53 دولة. وتضم هذه الدول كل من تونس، والمغرب، والجزائر، ومصر، كما يعتبر بنك التنمية الأفريقي أيضاً النافذة المسؤولة عن استثمارات البنك في القطاع الخاص.

- **صندوق التنمية الأفريقي:** يقوم صندوق التنمية الأفريقي بتوفير المنح، والقروض إلى الدول الأفريقية منخفضة الدخل وعددها 38، وهو تقريباً يعادل نافذة الإقراض بالبنك الدولي وهي مؤسسة التنمية الدولية. ويحصل صندوق التنمية الأفريقي على التمويل اللازم لعمله من خلال مساهمات الدول الأعضاء المانحة بالإضافة إلى مبلغ آخر ضئيل ناتج عن سداد القروض السابقة. وتجتمع الدول المانحة مرة كل ثلاثة أعوام حتى تتخذ القرارات المتعلقة بتمويل "احتياجات" صندوق التنمية الأفريقي، مع ملاحظة أنه لا يوجد من بين دول شمال أفريقيا التي يتولى متابعتها مركز معلومات البنك في إطار برنامجها الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دولة تتلقى تمويلاً من صندوق التنمية الأفريقي.

من المسؤول عن إدارة بنك التنمية الأفريقي؟

إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في بنك التنمية الأفريقي - وليس إجمالي العضوية - من الدول الأفريقية حيث يضم 52 دولة أفريقية، و24 دولة من الدول المانحة من خارج القارة الأفريقية.

- **مجلس المحافظين:** يشبه وضع بنك التنمية الأفريقي الوضع في مجموعة البنك الدولي حيث يضم مجلس المحافظين ممثلاً عن كل دولة من الدول الأعضاء في البنك وهو عادة وزير المالية أو رئيس البنك المركزي. ويجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام لاتخاذ القرارات الهامة فيما يتعلق بقيادة المؤسسة، والاتجاهات الاستراتيجية، والأجهزة المنظمة.
- **مجلس الإدارة:** يتولى مجلس الإدارة مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل اليومي. وبالرغم من أن كل دولة يتم تمثيلها داخل المجلس إلا إن القوة التصويتية تختلف من دولة لأخرى حسب قيمة مساهمتها المالية في بنك التنمية الأفريقي، هذا وتمتلك الدول الأفريقية الأعضاء 60% من صلاحيات التصويت في المجلس بالإضافة إلى 12 مقعد من بين 18 مقعد. أما الدول الأعضاء من خارج المنطقة والتي تشمل المملكة العربية السعودية، والكويت فتشارك في نسبة 40% المتبقية من صلاحيات التصويت إضافة إلى 6 من المديرين التنفيذيين. وتجدر الإشارة إلى أن الخمسة دول الأعضاء التابعين لمنطقة شمال أفريقيا وهم الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وتونس تمتلك ما يزيد عن 19% من إجمالي القوة التصويتية.
- **الرئيس:** يتولى رئيس بنك التنمية الأفريقي منصبه بالانتخاب من قبل مجلس المحافظين بالمؤسسة مع العلم بأن فترة الرئاسة تمتد إلى خمسة أعوام، وقد تولى منصب رئاسة البنك عام 2005 السيد دونالد كاييروكا وزير المالية الأسبق بدولة راوندا.

ما هي مصادر تمويل بنك التنمية الأفريقي؟

يعتمد بنك التنمية الأفريقي في تمويله على مساهمات الحكومات الأعضاء إلى جانب مدفوعات سداد القروض، وبيع السندات في أسواق المال الخاصة.

ما هو الأسلوب الذي يتبعه بنك التنمية الأفريقي في الدخول والعمل في إحدى الدول؟

يتبع بنك التنمية الأفريقي في العمل نفس أسلوب البنك الدولي من حيث إعداد استراتيجية محددة للدولة وذلك بالنسبة لغالبية الدول التي يقرضها. ويطلق البنك على هذه الوثيقة ورقة استراتيجية الدولة، وهي تهدف إلى تحديد المعالم الأساسية للمعونة التي يقدمها البنك للدولة المقترضة. وتتراوح الفترة الزمنية التي تتناولها هذه الورقة عادة بين ثلاثة وخمسة أعوام ونصح بالإطلاع على ورقة استراتيجية الدولة للإلمام بأنشطة البنك المخططة في إحدى الدول.

ما هي بعض الاتجاهات التي يتبناها بنك التنمية الأفريقي في إطار دخوله وعمله في شمال أفريقيا؟

كان بنك التنمية الأفريقي من بين الجهات النشطة المؤيدة لجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي في منطقة شمال أفريقيا والدليل على ذلك حصول مصر عام 2006 على أضخم القروض حجماً في تاريخ البنك حيث وصلت قيمة القرض إلى 500 مليون دولار في شكل ائتمان يستخدم في تيسير عملية الإصلاحات الضخمة التي تقوم بها مصر في القطاع المالي. وقد أشار بنك التنمية الأفريقي إلى عزمه على الاستمرار في دعم المزيد من عمليات الإصلاح التي تجرى في المنطقة علاوة على إعطاء الأولوية لتطوير، وتحسين البنية الأساسية، ورفع مستوى التنافسية، وتعزيز تطوير القطاع الخاص.

كانت دول منطقة شمال أفريقيا على مر السنوات الماضية هي الدول التي تحصل على أعلى قيم التمويل من البنك، حيث وصلت نسبة القروض التي حصلت عليها مجموع دول شمال أفريقيا المقترضة ألا وهي الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس خلال الخمسة أعوام السابقة إلى 31% من إجمالي نشاط بنك التنمية الأفريقي، و68% من إجمالي ما صرفته نافذة البنك المسؤولة عن الإقراض الموجه إلى الدول متوسطة الدخل التي يطلق عليها بنك تنمية أفريقيا.

وقد وجه بنك التنمية الأفريقي ثلثي قيمة التمويل المنصرف خلال الثلاثة أعوام الماضية نحو قطاعات البنوك، والمواصلات، وتوفير الطاقة في حين تلقت قطاعات الشئون الاجتماعية، والمياه، والصرف الصحي، والبيئة معاً ما لا يزيد على 14% فقط من قيمة التمويل الجديد في منطقة شمال أفريقيا.

➤ أسئلة تطرح للمناقشة:

- إذا كانت رسالة بنك التنمية الأفريقي تتمثل في خفض معدلات الفقر في القارة، كيف للبنك أن يبرر تواجده المكثف في أغنى الدول في القارة الأفريقية- دول شمال أفريقيا- وليس في أفقرها؟
- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني في بلد ما التأثير على استراتيجية بنك التنمية الأفريقي التي يعمل بها في هذا البلد؟
- ما هو وجه التشابه بين أولويات بنك التنمية الأفريقي المعلن عنها والأولويات المحددة في استراتيجية الدولة التي يعمل بها البنك الدولي؟

ما هي المصادر التي يمكن الرجوع إليها للحصول على المزيد من المعلومات عن عمل بنك التنمية الأفريقي في منطقة شمال أفريقيا؟

بالرجوع إلى صفحة بنك التنمية الأفريقي على الموقع الإلكتروني الخاص بمركز معلومات البنك، يمكن الاطلاع على معلومات مفيدة تتعلق بأنشطة بنك التنمية الأفريقي، وتحليلات لاتجاهاته بالنسبة لعمليات الإقراض، ونصائح تساعد على تسهيل التصفح على موقع البنك. كما يجد الزائر أيضاً في الصفحة المشروعات المقترحة، والمعلومات الخاصة بسياسات البنك، بالإضافة إلى المصادر المفيدة التي تشمل فحص بنك التنمية الأفريقي: ورقة من إعداد مركز معلومات البنك للمنظمات غير الحكومية. يرجى زيارة موقع بنك التنمية الأفريقي:

www.bicusa.org/ar/institution.1.aspx

كما يعرض الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الأفريقي (www.afdb.org) المعلومات الأساسية عن العمليات التي يقوم بها، ويمكن أن يواجه الزائر صعوبة في تصفح الموقع إلى جانب عدم توفر المعلومات الخاصة بالمشروعات أو ضعفها، ولذلك نحن على استعداد لتوفير المعونة إذا كان الزائر يبحث عن معلومات محددة ولم يتمكن من العثور عليها عندئذ برجاء الاتصال بنا.

وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمليات بنك التنمية الأفريقي في بلدك بما في ذلك المشروعات التي حصلت على الموافقة، وأوراق استراتيجية الدولة، وأرقام عمليات الإقراض السنوية:

www.afdb.org/pls/portal/url/page/ADBHome/Countries

إن بنك التنمية الأفريقي له مكاتب تعمل في كل من تونس العاصمة بتونس، والرباط بالمغرب، والقاهرة بمصر، للتعرف على وسيلة الاتصال بهذه المكاتب، يرجى زيارة صفحة نقاط الاتصال على موقع بنك التنمية الأفريقي للحصول على المزيد من المعلومات:

www.afdb.org/pls/portal/url/page/ADB_Admin_PG/ADB_Pages/Contact_us

بنك الاستثمار الأوروبي

قام الاتحاد الأوروبي عام 2006 بمنح الصلاحية لنزاعه المالي، ألا وهو بنك الاستثمار الأوروبي، ليرفع حجم الإقراض الذي يقوم به خارج الاتحاد الأوروبي بواقع 30%. وقد خص الاتحاد الأوروبي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالحصول على ما يقرب من ثلث إجمالي المبلغ المخصص للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهو 36.5 مليار دولار وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013. ويعكس تخصيص هذا المبلغ الضخم اهتمام الاتحاد الأوروبي المتزايد بالعالم العربي، وخاصة التركيز على تسهيل استثمارات القطاع الخاص في المنطقة. وقد أعرب بنك الاستثمار الأوروبي عن عزمه على رفع مستوى عمله، ونشاطه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في مجالات الطاقة والبنية الأساسية مما يثير القلق حول الآثار المتوقعة من هذه الاستثمارات على البعد الاجتماعي والبيئي.

متى أنشئ بنك الاستثمار الأوروبي؟

أنشئ بنك الاستثمار الأوروبي عام 1958 ومقره في مدينة لوكسمبورج.

ما هي رسالة البنك؟

يتبنى البنك على المستوى الرسمي رسالة تقول "تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال توفير التمويل طويل المدى لصالح الاستثمارات الجيدة". وعلى الرغم من الإشارة إلى بنك الاستثمار الأوروبي غالباً على أنه "بنك التنمية الخاص بالاتحاد الأوروبي"، إلا أن البنك لا يتبنى رسالة واضحة بالعمل في مجال التنمية أو خفض معدلات الفقر. كما أنه من المفترض أن تستند عمليات بنك الاستثمار الأوروبي خارج حدود أوروبا على أسس السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي وسياسات التنمية بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتعاون في منطقة الجوار بالبحر الأبيض المتوسط. وحسب المعلومات الواردة من بنك الاستثمار الأوروبي، ينصب اهتمام نشاط الإقراض من البنك خارج حدود أوروبا على القطاع الخاص، وتطوير البنية الأساسية، وضمان مصادر الطاقة، والاستمرارية البيئية.

ما هو الدور الذي يقوم به بنك الاستثمار الأوروبي؟

يمنح بنك الاستثمار الأوروبي القروض لمشروعات استثمار رؤوس الأموال الضخمة التي تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي سواء في داخل حدود أوروبا أو خارجها. في حين يجوز أيضاً أن يقوم البنك بإقراض القطاع العام (داخل حدود أوروبا) ولكنه في الواقع يتجه في الغالب نحو توفير التمويل المباشر للشركات التابعة للقطاع الخاص خاصة تلك التي تتخذ من أوروبا مقراً لها وذلك لصالح مشروعات الاستثمار. ولا تسمح لائحة البنك بتمويل أي مشروع بأكثر من 50% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

من الذي يدير بنك الاستثمار الأوروبي؟

يمتلك بنك الاستثمار الأوروبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها 27.

- **مجلس المحافظين:** لكل دولة من الدول الأعضاء من يمثلها في مجلس المحافظين وهو في العادة وزير المالية بالدولة إلا أن دوره محدود في إطار عمليات البنك.
- **مجلس الإدارة:** يضم مجلس الإدارة 28 عضواً ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، هذا ويتولى المجلس مسئولية التصديق بالموافقة على القروض مع العلم بأن القاعدة المطبقة في المجلس هي ضرورة موافقة ثلث الدول التي تمثل على الأقل 50% من الأنصبة المشاركة في البنك.

- **الرئيس:** يتولى رئيس بنك الاستثمار الأوروبي رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة كما يعمل كرئيس لجنة الإدارة وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ توجيهات المجلس.

ما هي مصادر تمويل بنك الاستثمار الأوروبي؟

يحصل بنك الاستثمار الأوروبي على تمويله من خلال مساهمات المساهمين المتمثلين في الدول الأعضاء وعددهم 27 دولة. وبما أن مساهمات المساهمين تتناسب مع وزن الدولة الاقتصادية في إطار الاتحاد الأوروبي، نرى أن مساهمات كل من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة هي الأعلى إضافة إلى امتلاك هذه الدول لأكبر كمية من الأسهم وذلك حسب حجم اقتصاديات كل منهم. كما يحصل البنك على التمويل أيضاً من خلال عمليات الإقراض في أسواق رأس المال.

ما هو الأسلوب الذي يتبعه بنك الاستثمار الأوروبي في الدخول والعمل في الدول؟

يشبه وضع بنك الاستثمار الأوروبي وضع مؤسسة التمويل الدولية حيث أن البنك لا يقوم بنشر استراتيجيات محددة للدول تهدف إلى توجيه وإرشاد الاستثمارات، بل يستجيب للطلبات المقدمة للحصول على القروض من الشركات، كما يستجيب لاهتمامات الحكومات أعضاء البنك. ومن المفترض أن تتفق عمليات بنك الاستثمار الأوروبي مع أولويات الاتحاد الأوروبي عند تحديد دولة معينة للعمل بها.

ما هي بعض الاتجاهات التي يتبعها بنك الاستثمار الأوروبي في عمله في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يفوق حجم التمويل الذي يخصصه بنك الاستثمار الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنوياً الحجم الذي يخصصه البنك الدولي لنفس المنطقة ليصبح بذلك أكبر جهات التمويل متعددة الأطراف في المنطقة وذلك على مدى الخمسة أعوام الماضية. وبمجرد ما أنشئ البنك عام 2002 قام بوضع إطار حديث للاستثمار في دول البحر الأبيض المتوسط تتمثل في تخصيص أكثر من 8.6 مليار دولار في مشروعات جديدة. كما يلعب البنك دوراً متنامياً في تسهيل التكامل الاقتصادي، والتجارة الحرة، واستثمارات القطاع الخاص في دول البحر الأبيض المتوسط وذلك للإعداد لإتحاد الجمارك الليورأوسطى المتوقع إنشاؤه عام 2010.

بالرغم من أن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إجمالي تمويل بنك الاستثمار الأوروبي خلال الخمسة أعوام الماضية تبلغ 3% فقط إلا إنها تمثل أكثر من ثلث حجم عمليات الإقراض التي قام بها البنك خارج حدود الاتحاد الأوروبي. وقد أنشئ بنك الاستثمار الأوروبي مكاتب له في عواصم أهم ثلاثة دول مقترضة ألا وهي: مصر، والمغرب، وتونس. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الثلاثة المذكورة، بالإضافة إلى الجزائر- وهي التي تشكل في مجموعها دول شمال أفريقيا- قد تلقت من البنك 78% من إجمالي القروض التي صرفها البنك في المنطقة.

وصلت نسبة التمويل الذي خصصه بنك الاستثمار الأوروبي في صورة القروض الممنوحة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموجهة إلى قطاع الطاقة إلى أكثر من 40% خلال الخمسة أعوام الماضية. وفي نفس الوقت أشار البنك إلى أنه مستمر في وضع قطاع الطاقة في أعلى قائمة الأولويات بالنسبة لمجالات الاستثمار في المنطقة. هذا الاتجاه يعتبر جزءاً من استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي. كما يعمل بنك الاستثمار الأوروبي أيضاً في دعم الشراكات بين القطاعين العام، والخاص، والبيع الجزئي للشركات المملوكة للدولة العاملة في المرافق العامة مثل الكهرباء، والمياه.

ما هي المصادر التي يمكن الرجوع إليها للحصول على المزيد من المعلومات عن عمل بنك الاستثمار الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعرف على الأسلوب الذي يرتبط به البنك بالقضايا محل اهتمام القارئ، علاوة على الحصول على ثروة من المصادر التي تخص بالتحديد عمل بنك الاستثمار الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحصول على قائمة بوسائل الاتصال ببنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة كل ذلك على موقعنا الإلكتروني:

www.bicusa.org/ar/region.18.aspx .

كما يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن أنشطة بنك الإستثمار الأوروبي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك التقارير الصادرة عن المنطقة كل دولة على حدة على الرابط التالي:

www.eib.org/femip

يمكن التعرف على المشروعات التي قام بنك الاستثمار الأوروبي بتمويلها في بلدك على الرابط التالي:

www.eib.org/projects/loans/regions/med/

وللمزيد من المعلومات عن مجموعات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مراقبة بنك الاستثمار الأوروبي في أوروبا، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة مراقبة البنك CEE Bankwatch على الرابط التالي:

www.bankwatch.org/project/eib/

بنك التنمية الإسلامي

وهو البنك الوحيد متعدد الأطراف العامل في مجال التنمية الذي يتخذ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقراً له وينصب عمله على توفير خدمات التمويل حسب الشريعة الإسلامية. إلا أن القارئ لا يجد ما يكفي من المعلومات عن نظم العمليات المتبعة في البنك من خلال الوثائق المتوفرة التي تتناول بنك التنمية الإسلامي بما فيها المنشورة على الموقع الإلكتروني. وحتى تاريخنا هذا، لم يحظى البنك بالاهتمام الكافي من قبل المجتمع المدني مما يضع عملياته وسياساته في حيز الظلام حتى أنه يصعب الإحاطة بها. ومع ذلك فإن محفظة إقراض البنك أخذت في النمو. يميل بنك التنمية الإسلامي نحو دعم مشروعات البنية الأساسية التي تعود بعواقب هامة على البيئة، والبعد الاجتماعي مما يدعو المجتمع المدني لزيادة مستوى وعيه بالبنك، ودراسة زيادة حجم العمل في المشروعات التابعة له.

متى أنشئ بنك التنمية الإسلامي؟

أنشئ بنك التنمية الإسلامي عام 1973 ومقره في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

ما هي رسالة البنك؟

رسالة بنك التنمية الإسلامي المحددة هي "تشجيع التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي بالنسبة للدول الأعضاء، والمجتمعات الإسلامية وذلك حسب مبادئ الشريعة الإسلامية".

ما هي أذرع مجموعة بنك التنمية الإسلامي المختلفة، وما هو الدور الذي يقومون به؟

- **بنك التنمية الإسلامي:** وهي المؤسسة الأساسية في مجموعة بنك التنمية الإسلامي حيث يقوم بإقراض الحكومات حتى تتمكن من القيام بتنفيذ المشروعات الإستثمارية وأكثرها في مجال البيئة الأساسية مثل المرافق العامة. ويتبع البنك في عمله مبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك فهو لا يفرض فائدة على القروض التي يصرفها بل يفرض رسوم الخدمات.
- **المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:** تعتبر المؤسسة ذراع مجموعة بنك التنمية الإسلامي المسؤول عن إقراض القطاع الخاص، حيث تقتصر القروض التي يصرفها على مشروعات القطاع الخاص فقط وهي تشبه في ذلك عمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي بل إن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص قد أنشئت بدعم من مؤسسة التمويل الدولية عام 1999.

كما تشمل عناصر مجموعة بنك التنمية الإسلامي الأخرى المؤسسة الإسلامية لتأمين ائتمان الاستثمارات، والتصدير التي توفر التأمين للشركات من خلال قيامها بدور شبيه بالدور الذي تقوم به الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي. أما عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب فهو يعمل على تزويد الدول بالخدمات اللازمة لتحقيق التوافق بين أنشطة هذه الدول الاقتصادية، والمالية، والمصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والتي تم إنشاؤها عام 2006، فهي تهدف إلى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في بنك التنمية الإسلامي من خلال توفير التمويل، والاشتراك في الأنشطة التي من شأنها تسهيل التبادل التجاري سواء على مستوى المنطقة أو المستوى الدولي. وإلى جانب العناصر المذكورة سابقاً التي تشكل رسمياً بنك التنمية الإسلامي، توجد عدد من المؤسسات الأخرى التابعة له ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

من الذى يدير بنك التنمية الإسلامى؟

يضم بنك التنمية الإسلامى فى عضويته 56 دولة مع العلم بأن ثلثى الدول الأعضاء من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تقع معظم الدول فى كل من أفريقيا وآسيا. ويذكر أن المملكة العربية السعودية، وليبيا، وإيران هم أكبر الدول المساهمة فى البنك حيث تصل حصة الأسهم إلى 28%، و11%، و10% على التوالي.

- **مجلس المحافظين:** يجتمع مجلس المحافظين مرة كل عام لمراجعة عمليات البنك خلال العام السابق علاوة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية مع العلم بأن المجلس يضم ممثل عن كل دولة من الدول.
- **مجلس المديرين التنفيذيين:** يضم مجلس المديرين التنفيذيين 14 مقعداً ولكل من المملكة العربية السعودية، وليبيا، وإيران، ومصر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وتركيا كلٍ منها لها مقعداً مستقلاً فى المجلس وتمثل فى مجموعها نسبة 78% من رأس المال المكتتب، فى حين تشترك الدول الأعضاء الباقية، وعددها 49، فى سبعة مقاعد فى المجلس. ويتولى المجلس مسؤولية عمليات البنك العامة.
- **الرئيس:** وهو يتولى رئاسة بنك التنمية الإسلامى والرئيس الحالى هو د. أحمد محمد علي المدني وهو سعودى الجنسية ويشغل هذا المنصب منذ نشأة البنك عام 1975.

ما هى مصادر تمويل بنك التنمية الإسلامى؟

يعتمد بنك التنمية الإسلامى على مساهمات الدول الأعضاء لتحصيل الجزء الأكبر من رأسماله، كما يقوم بتعبئة الموارد المالية من خلال الأوضاع التى تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع العلم بأن البنك لا يقوم بالاقتراض من السوق.

ما هو الأسلوب الذى يتبعه البنك فى الدخول والعمل فى الدول؟

يعمل البنك فى مجال توفير التمويل لعدة أنواع من المشروعات وهى بالأخص فى مجالات البنية الأساسية، والزراعة. كما يتلقى البنك طلبات لتمويل المشروعات من قبل الحكومات، أو المنظمات الدولية، أو المكاتب التابعة للبنك ذاته. ويجب أن تكون الحكومة المعنية قد وافقت مسبقاً على المشروع المقدم حتى يشرع البنك فى دراسته، حيث التى تشمل تقييماً للجوانب الفنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمالية، والمؤسسية، والبيئية للمشروع. مع العلم بأن المعايير المعمول بها فى تقييم المشاريع غير واضحة.

ما هى بعض الاتجاهات التى ينتهجها البنك فى عمله فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

يشبه الأسلوب الذى يعمل به البنك المؤسسات المالية الأخرى النشطة فى المنطقة ألا وهو المفهوم القائل بأن استثمارات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى هى المحرك الأساسى لخفض معدلات الفقر. ولذلك ينصب اهتمام بنك التنمية الإسلامى على مشروعات البنية الأساسية واسعة النطاق بالإضافة إلى رفع حجم الاستثمارات من خلال ذراع البنك المسئول عن العمل مع القطاع الخاص وهى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. أيضاً يقوم باتباع سياسات تحرير التجارة من خلال المؤسسة حديثة الإنشاء وهى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقرب من نصف حجم الاستثمارات التى يقوم بها بنك التنمية الإسلامى على مدار الوقت تم توجيهها إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد خصص البنك خلال الأربعة أعوام الأخيرة أكثر من 2.7 مليار دولار للمشروعات القائمة بالمنطقة.

هذا وتعتبر باكستان أكبر الدول المقترضة من بنك التنمية الإسلامى. أما بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتل كل من إيران والجزائر المرتبة الأولى على قائمة الدول المتلقية للتمويل من البنك. وفى الوقت الذى

انخفض فيه حجم اقتراض الجزائر مؤخراً، أصبحت إيران أكبر دولة مقترضة في المنطقة، حيث وصلت قيمة القروض التي حصلت عليها إلى ما يقارب 500 مليون دولار سنوياً وذلك على مدى الثلاثة أعوام الأخيرة، في حين تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، بعد إيران والجزائر، خلال نفس الفترة حيث تصل قيمة قروضها إلى 1 مليار دولار.

ينصب اهتمام بنك التنمية الإسلامي الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تطوير البنية الأساسية ويضم هذا التصنيف المياه، والصرف الصحي، والمواصلات، والطاقة. أما عن القطاع الاجتماعي مثل الصحة، والتعليم فلا يحظى إلا بجزء بسيط من استثمارات بنك التنمية الإسلامي في المنطقة.

يعتبر حجم الإقراض الذي يقوم به بنك التنمية الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضئيل مقارنة بالمؤسسات الدولية الأخرى ومع ذلك نرى زيادة حجم محفظته بنسبة 50% على مدى الخمسة أعوام الأخيرة ويتوقع الكثيرون استمرار هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسه، فالبنك هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تملكها وتديرها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** في إطار الطفرة التي حدثت في الدخل الذي تحققه الحكومات في المنطقة والذي يرجع لارتفاع أسعار النفط، ونظراً للطلب المتزايد على الاستثمارات المتفقة مع الشريعة الإسلامية، هل من المتوقع زيادة تأثير بنك الاستثمار الإسلامي حتى ينافس المؤسسات المالية الدولية الأخرى؟ ماذا يعني هذا الاحتمال بالنسبة للمجتمع المدني؟

ما هي المصادر التي يمكن الرجوع إليها للحصول على المزيد من المعلومات عن نشاط بنك التنمية الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى، يعتبر بنك التنمية الإسلامي أقل شفافية في عمله حيث نجد صعوبة في الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بالمشروعات، بل ولا يعرض موقعه الإلكتروني سوى المعلومات العامة فقط.

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن عمل البنك في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاطلاع على المختصرات الصادرة عن مركز معلومات البنك بعنوان: دور المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الرابط التالي:

www.bicusa.org/ifisroleinmena

وللمزيد من المعلومات حول بنك التنمية الإسلامي بما في ذلك قائمة وسيلة الاتصال، والتقارير السنوية، والمؤسسات التابعة له، يرجى زيارة موقع البنك الإلكتروني: www.isdb.org

التأثير على المؤسسات المالية الدولية

من حق الأفراد والمجتمعات التأثير على القرارات التنموية بشأن عملية التنمية خاصة وأن لها تأثير على حياتهم. وهذا يعنى بالنسبة للدول التي تعمل فيها المؤسسات المالية الدولية أن يكون للناس والمجتمعات رأى في اختيار، وتصميم، وتنفيذ المشروعات، والسياسات التي تدعمها المؤسسات.

ما هي بعض الوسائل التي يمكن التأثير بها على المؤسسات المالية الدولية؟

نذكر فيما يلي وصفاً مختصراً لأدوات متعددة ومصادر يمكن باستخدامها للمجتمع المدني الاستفادة منها للتأثير على عمليات المؤسسات المالية الدولية.

- **السمعة ونظرة الجمهور من خلال وسائل الإعلام:** من أهم الأدوات التي يمكن للناشطين الاستعانة بها واستخدامها هي وسائل الإعلام، ويرجع هذا لحساسية المؤسسات المالية العامة من حيث الحرص على سمعتها. ولذلك يمكن إلقاء الضوء على النقاط المثيرة للقلق في الصحافة وهذا من شأنه أن يساعد المجتمع المدني على التوصل إلى العلاج المناسب للأضرار أو حتى منع حدوثها في المستقبل. ونذكر هنا بعض التكتيكات الأخرى التي استعانت بها جماعات المجتمع المدني في التأثير والضغط على المؤسسات المالية الدولية وهذا يشمل تنظيم جلسات الاستماع العامة، والضغط على مسؤولي الحكومة، وتشجيع الإشراف البرلماني على عمل المؤسسات المالية الدولية علاوة على استطلاعات الرأى العام، وتقديم الالتماسات إلى أجهزة الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية. ومن المعروف أن هذه الإجراءات تساعد على وضع القضايا في بؤرة الاهتمام، وتوضيح المشاكل مما يؤدي إلى زيادة حجم الضغوط الواقعة على هذه المؤسسات.

- **المساهمون من الحكومات:** للحكومات المساهمة حق التصويت في الأجهزة الإدارية للمؤسسات مثل مجالس الإدارة والمحافظين. ولهذا السبب تسعى كثير من جماعات المجتمع المدني والحكومات لتحويل الأسلوب المتبع في حوكمة المؤسسات المالية الدولية نحو الديمقراطية وذلك بهدف زيادة حجم تواجد الدول النامية وسلطاتها فيما يتعلق بالأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار، والمناصب القيادية.

وتشارك جماعات المجتمع المدني في بعض الدول بالعمل مع المشرعين بهدف زيادة حجم الإشراف البرلماني على القرارات المتعلقة بالإقراض ورسم السياسات. وقد إتجه الكثير المشرعين من كافة أنحاء العالم نحو زيادة تفاعلهم مع المؤسسات المالية الدولية من خلال مبادرات مثل الشبكة البرلمانية في البنك الدولي. ويعمل المجتمع المدني في بعض الدول مباشرة مع وزراء المالية لتوجيه النقد واقتراح البدائل الخاصة بأطر الإقراض ونماذج التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية.

كيف يمكن للفرد حماية حقوقه في سياق أنشطة المؤسسات المالية الدولية؟

يجب مراعاة أن مجموعة البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية غير منضمة كطرف رسمي في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، ولذلك تحرص المؤسسات على التأكيد على أنها غير ملتزمة بأية إلتزامات من ناحية حقوق الإنسان، بالرغم من أن جميع الحكومات الأعضاء بها من الحكومات الموقعة على اتفاقيات الحقوق الرئيسية. وتسعى جماعات المجتمع المدني والأكاديميون إلى أن تعترف المؤسسات المالية الدولية رسمياً بالتزاماتها بحقوق الإنسان بوصفها منظمات دولية وإلى أن تلتزم هذه المؤسسات بمراعاة حقوق الإنسان في عمليات الإقراض التي تقوم بها. ولكن ما زاد من تعقيد الصورة أن مجموعة البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية تتمتع بالحصانة في مواجهة الاتهامات الواردة من المحاكم الوطنية (المحلية) مما يحبط محاولات المجتمع المدني الرامية إلى محاسبة هذه المؤسسات على تصرفاتها. وبهذا تصبح المؤسسات المالية الدولية "خارج سلطات" أو "فوق القانون". وفي ظل استحالة اللجوء إلى الآليات القانونية الخارجية، تصبح السياسات الداخلية للمؤسسات المالية الدولية وإجراءاتها هي أفضل الاختيارات المتاحة عند الرغبة في تنظيم عملياتها ومحاسبتها.

• **سياسات الحماية الاجتماعية والبيئية:** تقوم كل من مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بتطبيق مجموعة من المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة بهما، والتي يطلق عليها في الغالب "سياسات الحماية" (أو السياسات الوقائية) حيث ترسى قواعد الإجراءات الإلزامية التي يجب عليها وعلى عملائها الالتزام بها في مراحل إعداد وتنفيذ المشروعات التي تمويلها المؤسسات. وقد تم تصميم هذه السياسات الوقائية بهدف توفير الحد الأدنى للحماية للبيئة والمجموعات السكانية المعرضة للخطر ضد الآثار السلبية لهذه العمليات، بالإضافة إلى أنها تتيح الفرص أمام المجتمع المدني للمشاركة والحصول على المعلومات. وفي حين قام كل من البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي خلال الأعوام الماضية ببذل الجهود التي تهدف إلى تعزيز وتقوية "سياسات الحماية"، مما أسفر عن إحراز بعض التقدم، إلا أن بنك الاستثمار الأوروبي مازال يفتقر إلى المعايير البيئية والاجتماعية الواضحة والشاملة في استثماراته خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي. كما تحتج جماعات المجتمع المدني بأن بنك الاستثمار الأوربي يفتقر إلى الخبرات الكافية والمناسبة المطلوبة لتقييم ومتابعة عملياته.

أما صندوق النقد الدولي فهو يقوم بإقراض الحكومات بهدف دعم الموازنة العامة ولا يمول مشروعات محددة، ولذلك فهو لا يشترط معايير بيئية أو إجتماعية وذلك بالرغم من السياسات التي يوصي بها لها في الغالب عواقب من حيث البعد الاجتماعي تستمر لفترات طويلة.

أما بالنسبة لبنك التنمية الإسلامي، فمن الملاحظ أن موقعه الإلكتروني يشير إلى أنه يقيم الآثار البيئية والاجتماعية التي قد تنتج عن عملياته أثناء مرحلة تقييم المشروع. ولكن من الصعب تحديد إذا ما كان للبنك سياسات حماية واضحة يستند عليها في عملية التقييم.

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول سياسات الحماية المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية، والعثور على الروابط التي تنقل الزائر إلى المعلومات حول سياسات المؤسسات المحددة وذلك على الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك: www.bicusa.org/ar/issue.4.aspx

• **آليات المساءلة:** حتى تاريخه، لا يوجد محكمة يمكن للأفراد أو المجتمعات أو حتى الحكومات الأعضاء رفع قضية ضد المؤسسات المالية الدولية أمامها. ولكن بالمقابل توجد لدى بعض هذه المؤسسات المالية الدولية آليات في نظامها الداخلي تسمح للمجتمعات المتضررة باللجوء إليها في حالة عدم التزام المؤسسات بتطبيق سياساتها في المشروعات محل التمويل.

- **لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي:** في حالة عدم التزام البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو مؤسسة التنمية الدولية) أو إحدى الحكومات المقترضة بأى من سياسات البنك في إحدى المشروعات الممولة من قبله، يحق للمجتمعات رفع الشكاوى إلى لجنة التفتيش وهي عبارة عن مكتب مستقل مسؤول عن التحقيق في مخالفات السياسات.

- **مستشار تحقيق الشكاوى في مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار:** يشبه في مسؤولياته لجنة التفتيش حيث أنه عبارة عن جهاز يتلقى الشكاوى من الأفراد أو المجتمعات التي تشعر بتعرضها للآثار السلبية الناجمة عن المشروعات المدعومة من قبل مؤسسة التمويل الدولية أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

- **آلية المراجعة المستقلة في بنك التنمية الأفريقي:** وهي آلية تهدف للمساءلة حديثة الإنشاء في بنك التنمية الأفريقي.

- وفي الوقت الحالي لا يوجد لدى بنك الاستثمار الأوروبي آلية للمساءلة تسمح لغير مواطني الاتحاد الأوروبي باللجوء إليها، على الرغم من أن جماعات المجتمع المدني الآن بصدد مناقشة إنشاء آلية مع المؤسسة. وبالمثل لا يوجد لدى كل من صندوق النقد الدولي ولا بنك التنمية الإسلامي آليات للمساءلة.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول آليات المحاسبية التابعة للمؤسسات المالية الدولية والتعرف على الروابط الخاصة بنا بشأن آلية كل مؤسسة وذلك على الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك:

www.bicusa.org/ar/issue.2.aspx

➤ **سؤال يطرح للمناقشة:** ما هي الجهود الأخرى التي يمكن للمجتمع المدني القيام بها حتى يتمكن من وضع المؤسسات المالية الدولية في موقف المساءلة؟

نصائح للحصول على المعلومات

- التقدم بطلب الحصول على المعلومات في وقت مبكر وباستمرار.
- على المنظمة أن تكون محددة عند طلبها للمعلومات.
- التحلي بالإصرار وعدم الشعور بالإحباط إزاء رفض طلب المعلومات.
- السعي من خلال قنوات متعددة من الاتصال بالعاملين في المؤسسات المالية الدولية، والإدارة، والحكومات الأعضاء.
- الاحتفاظ بسجل ونشره على الجمهور ومن ذلك توثيق طلبات الحصول على المعلومات، ونشرها إلى جانب الردود الواردة من المؤسسات مع الحرص على إطلاع الحكومات الأعضاء والإعلام على هذه الوثائق.
- طلب المعونة فمثلا المنظمات مثل مركز معلومات البنك ومبادرة الشفافية العالمية على استعداد لتوفير المعونة.

● **سياسات الإفصاح:** تراعى وتعترف كل مؤسسة من المؤسسات المالية الدولية النشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - باستثناء بنك التنمية الإسلامي - بالحق في الحصول على المعلومات وذلك من خلال تبنى سياسات الإفصاح بنفس الأسلوب الذي تعمل به بعض الدول التي تطبق قوانين حرية المعلومات. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، من خلال الإلمام بهذه السياسات، طلب الحصول على وثائق ومستندات المؤسسات المالية الدولية عند الحاجة إليها. فعلى سبيل المثال قد يكون من المفيد أن تعرف المنظمة عن المشروعات والسياسات المقترحة وموعد مناقشتها في مجلس المؤسسة.

يرجى الاطلاع على المزيد من المعلومات حول سياسات الإفصاح المعمول بها لدى المؤسسات المالية الدولية والبحث عن روابط المعلومات حول سياسات المؤسسات المحددة على الموقع الإلكتروني لمركز معلومات البنك:

www.bicusa.org/ar/issue.3.aspx

كما يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن مبادرات المجتمع المدني التي تهدف إلى رفع مستوى الشفافية في المؤسسات المالية الدولية:

● مصادر المعلومات عن الشفافية في المؤسسات المالية الدولية:

www.IFITransparencyResource.org

● مبادرة الشفافية العالمية: www.ifitransparency.org

- صفحة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز معلومات البنك.
www.bicusa.org/ar/index.aspx
- دراسة بنك التنمية الأفريقي: ورقة للمنظمات غير الحكومية، مركز معلومات البنك.
www.bicusa.org/en/Article.3320.aspx
- أدوات تصلح للناشطين: دليل للمعلومات والدعوة وكسب التأييد حول مجموعة البنك الدولي، مركز معلومات البنك.
www.bicusa.org/en/Page.Toolkits.aspx
- هل تعرف؟ مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه: دور المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز معلومات البنك.
www.bicusa.org/proxy/Document.11306.aspx
- هل تعرف؟ الاستثمارات التجارية والخاصة في قطاع الطاقة: دور المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز معلومات البنك.
www.bicusa.org/proxy/Document.11307.aspx